الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي المصري دراسة تطبيقية خلال الفترة (2010- 2014)

د. رنا محمد البطرانى *

Rana M. Albatarni

Rana_m@cic-cairo.com

CIC- School of Business at New Cairo Campus

ملخص

يتناول البحث قياس الكفاءة التشغيلية في القطاع المصرفي المصري، حيث تم دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في مصر، والمكونة من خمس بنوك، ثلاثة بنوك قطاع أعمال عام، وبنكين قطاع أعمال خاص خلال الفترة من (2010-2014). حاولت الباحثة الإجابة على المشكلة والمتمثلة في: مدى تمتع البنوك المصرية بكفاءة تشغيلية تمكنها من تحقيق أعلى عائد ممكن من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. تطرقت الباحثة إلى مفهوم الكفاءة التشغيلية محدداتها وطرق قياسها، كما قامت الباحثة بدراسة تطبيقية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية الخاصة بكفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح. تمثلت أهم نتائج البحث بـ محدودية كفاءة بنوك قطاع الأعمال العام مقارنة بـ بنوك قطاع الأعمال الخاص من حيث تحقيق الربحية وتدني التكاليف.

Abstract: the research aims to measure the operational efficiency of a sample of five operating banks in Egypt,

* CIC- School of Business at New Cairo Campus

represented by three public banks and two private banks, during the period (2010 – 2014). The researcher tried to answer the problem represented by: to what extent are the Egyptian banking institutions able to achieve operational efficiency through optimal use of available resources. The researcher discussed the concept of operational efficiency, its determinants and measurements. Then she developed an applied study by using a set of financial indicators (cost efficiency, profit efficiency). The results reveal that the operational efficiency of public banks is limited in comparison with the private banks, in terms of their profits and costs' minimization.

الكلمات المفتاحية:

الكفاءة التشغيلية، كفاءة الأرباح، كفاءة التكاليف، هامش الربح، الرفع المالي، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، منفعة الأصول.

الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي المصري
دراسة تطبيقية خلال الفترة (2010– 2014)
Operational Efficiency of the Egyptian Banking Sector
(2010- 2014): An Applied Study

Rana M. Albatarni

Rana_m@cic-cairo.com
CIC- School of Business at New Cairo Campus

ملخص: يتناول البحث قياس الكفاءة التشغيلية في القطاع المصرفي المصري، حيث تم دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في مصر، والمكونة من خمسة بنوك، ثلاثة بنوك قطاع أعمال عام، وبنكين قطاع أعمال خاص خلال الفترة من (2010- 2014). حاولت الباحثة الإجابة على المشكلة والمتمثلة في: مدى تمتع البنوك المصرية بكفاءة تشغيلية تمكنها من تحقيق أعلى عائد ممكن من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. تطرقت الباحثة إلى مفهوم الكفاءة التشغيلية محدداتها وطرق قياسها، كما قامت الباحثة بدراسة تطبيقية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية الخاصة بكفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح. تمثلت أهم نتائج البحث بـ محدودية كفاءة بنوك قطاع الأعمال العام مقارنة بـ بنوك قطاع الأعمال الخاص من حيث تحقيق الربحية وتدني التكاليف.

مقدمة:

يحتل موضوع رفع الكفاءة المصرفية اهتماماً كبيراً، خاصة في فترة التحرير المالي والعولمة المالية والمصرفية، والاتجاه المتزايد نحو إزالة المعوقات التنظيمية والتشريعية التي كانت تحول دون توسع الأنشطة المصرفية، وتعدد مجالاتها؛ حيث أصبحت البنوك تمارس نشاطها من خلال سوق تتسم بالمنافسة من قبل المؤسسات المالية وغير المالية.

والنظام المصرفي المصري -كغيره من الأنظمة المصرفية- يواجه تحديات عميقة ومتباينة جراء الانفتاح والتحرير المصرفي، وكذلك منافسة البنوك الأجنبية للبنوك المحلية والتي زارت حدتها أكثر مع بداية القرن الحادي والعشرين، فكان من الضرورة إجراء تقييم لكفاءة القطاع المصرفي المصري نظراً لما يشهده هذا القطاع

من تحولات وإصلاحات، انطلاقاً من قانون استقلالية البنك المركزي رقم "88" لسنة 2003 وما تبعه من تعليمات وقوانين إجرائية وتنفيذية وأثر هذه الإصلاحات على كفاءة ومردودية البنوك.

مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث بالنقاط التالية:

1- ما مدى تمتع القطاع المصرفي المصري بالكفاءة التشغيلية، والتي تعكس مدى قدرته على التحكم في تكاليفه، وتحقيق التوازن بين الربحية والمخاطرة.
2- هل تحقق بنوك قطاع الأعمال الخاص معدلات كفاءة تشغيلية أعلى من بنوك قطاع الأعمال العام.
3- هل هناك حاجة لرفع كفاءة بنوك قطاع الأعمال العام لتتمكن من منافسة باقي المؤسسات المالية وغير المالية.

أهداف البحث:

الهدف الأول: تحديد مفهوم الكفاءة التشغيلية، مكوناتها، محدداتها، وطرق قياسها.

الهدف الثاني: تحليل واقع القطاع المصرفي المصري (بنوك قطاع الأعمال العام، بنوك قطاع الأعمال الخاص)، وتقييم أدائه بغية تحديد نقاط الضعف والقوة وبالتالي محاولة رفع الكفاءة التشغيلية لهذا القطاع.

فرضية البحث:

تتمتع البنوك المصرية بكفاءة تشغيلية تمكنها من تحقيق أعلى عائد ممكن من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية ودور الكفاءة التشغيلية للبنوك في الارتقاء بمستوى أداء القطاع المصرفي المصري، ورفع مساهمته في عملية النمو الاقتصادي.

حيث اهتم الاقتصاديون بموضوع الكفاءة في القطاع المصرفي لعدة أسباب أهمها:

- اعتبار مقاييس الكفاءة مؤشرات لتحديد نجاح أو فشل البنوك، والتي من خلالها يتم تقييم أداء البنوك.
- تأثير السياسات الحكومية والتغييرات القانونية والتشريعية في المجال المصرفي على كفاءة البنوك.

كما اهتم الإداريون بموضوع الكفاءة في القطاع المصرفي لعدة أسباب أهمها:

- تحديد عملية قياس الكفاءة للانحرافات بين الأهداف المخططة والنتائج المحققة، ومن ثم تحليلها لوضع أساليب تصحيح تلك الانحرافات.
- مساهمة عملية قياس الكفاءة في تحفيز وتشجيع العاملين لتحقيق الأهداف المخططة.

لذا تسعى الباحثة إلى محاولة تقييم واقع القطاع المصرفي المصري من جانب الكفاءة التشغيلية ودراسة أسباب تباين الكفاءة التشغيلية في بنوك قطاع الأعمال العام عنها في بنوك قطاع الأعمال الخاص، ومحاولة وضع إطار مقترح يساعد على رفع الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي المصري بشكل عام.

منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الاستنباطي في:

- استنباط واقع القطاع المصرفي المصري (بنوك قطاع الأعمال العام – بنوك قطاع الأعمال الخاص).
- استنباط مدى اهتمام البنوك المصرية (بنوك قطاع الأعمال العام – بنوك قطاع الأعمال الخاص) بتحقيق معدلات مرتفعة في الكفاءة التشغيلية.

كما يتبع البحث المنهج التحليلي في:

- تحليل البيانات المتاحة الخاصة بأداء بنوك قطاع الأعمال العام وبنوك قطاع الأعمال الخاص في مصر .
- المقارنة بين بنوك قطاع الأعمال العام وبنوك قطاع الأعمال الخاص من حيث الكفاءة التشغيلية (كفاءة الأرباح، كفاءة التكاليف).

حدود البحث:

- الحدود المكانية: تناول البحث القطاع المصرفي المصري بهدف النهوض بالكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي المصري بشكل عام وبنوك قطاع الأعمال العام بشكل خاص، هذا بالإضافة إلى تحديد أوجه القصور المرتبطة باستخدام الموارد.
- الحدود الزمنية: أخذت الدراسة الفترة من 2010– 2014 لتكون الفترة الزمنية للدراسة التحليلية الخاصة بالبنوك عينة الدراسة.

الدراسات السابقة:

- دراسة وليد عبد مولاه (2011): "كفاءة البنوك العربية"، تناولت هذه الدراسة الطرق المختلفة لقياس الكفاءة في البنوك العربية (الطرق المعلمية وغير المعلمية)، ومقارنة هذه الطرق فيما بينها.

  توصلت الدراسة إلى أهمية قياس كفاءة البنوك بالطرق الحديثة بعيداً عن المؤشرات المحاسبية التقليدية، بهدف تحليل ممارسات البنوك لتحسين كفاءتها من خلال تعزيز الإنتاجية والضغط على التكلفة.
- دراسة جعدي شريفة وسليمان ناصر (2013): "قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة بالجزائر دراسة تطبيقية خلال الفترة (2006–2010)"، تناولت الدراسة قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام طرق النسب

المالية لعينة من البنوك الجزائرية (ثلاث بنوك)، وذلك خلال الفترة الممتدة من (2006– 2010)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها محدودية كفاءة البنوك محل الدراسة في تحقيق الربح وتدني التكاليف بسبب نقص الكفاءة في الإدارة والتحكم في التكاليف والتقليل منها، وكذلك عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يضمن تحقيق أعلى العوائد.

- دراسة عبد القادر محمد أحمد عبد الله وحمد عمر محمد طاهر (2013): "كفاءة البنوك العاملة في السودان باستخدام التحليل التطويقي للبيانات (DEA)"، هدفت الدراسة إلى قياس الكفاءة النسبية للبنوك التجارية العاملة في السودان للعامين 2009 و2010، وذلك باستخدام نموذج عوائد الحجم الثابتة، ونموذج عوائد الحجم المتغيرة.

توصلت الدراسة إلى وجود تباين في كفاءة البنوك السودانية من حيث الاستخدام الأمثل للموارد، كذلك وجود تباين في تحقيق كفاءة الحجم بين البنوك عينة الدراسة.

- دراسة فريد بن ختو ومحمد الجموعي قريشي (2013): "قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)"، تضمنت الدراسة قياس الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الجزائرية الوطنية والعربية والأجنبية (عشرة بنوك)، واستخدمت الدراسة البيانات الخاصة بسنة 2010 لقياس الكفاءة باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات وذلك من خلال تطبيق نموذجية (CCR)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر أكثر كفاءة من البنوك العربية والوطنية وأن درجات مؤشرات الكفاءة لا ترتبط بحجم البنك.

تمهيد:

يحتل موضوع الكفاءة في القطاع المصرفي أهمية كبيرة نظراً لما شهده ويشهده هذا القطاع من تطورات عديدة أهمها: الانفتاح على الاقتصاد العالمي، الإصلاحات الهيكلية في النظام المالي، العولمة المالية والمصرفية وما نتج عنها من زيادة ترابط واندماج الاقتصاديات العالمية مع المزيد من الانفتاح والتحرر والمنافسة، القوانين والتشريعات المصرفية وأثرها على القطاع المصرفي بشكل عام وكفاءته بشكل خاص، كل ذلك انعكس على كفاءة أداء هذا القطاع كشرط لنجاحه في المحافظة على نشاطه والقدرة على المنافسة.

وتعتبر أحد أهم استراتيجيات مواجهة هذه التطورات هو أن يقوم القطاع المصرفي بتقديم خدماته بكفاءة عالية وهو ما يتطلب تنويع منتجاته من الخدمات المصرفية وغير المصرفية على مستوى المدخلات أو تقليل التكلفة على مستوى المخرجات.

حيث تتكون الكفاءة لأي مؤسسة من شقين (سلامي، 2014، ص1): الأول تقني أو فني يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق أقصى قدر من المخرجات باستخدام القدر المتاح من المدخلات، والثاني توظيفي أو توزيعي ويعكس قدرة المؤسسة على اختيار المزيج الأمثل للمدخلات الذي يقلص التكلفة الإجمالية إلى أدنى حد ممكن.

لذا فإن تقييم كفاءة القطاع المصرفي المصري يعد عملية ضرورية نظراً لما يشهده هذا القطاع من تطورات وإصلاحات، انطلاقاً من قانون استقلالية البنك المركزي رقم "88" لسنة 2003 وما تبعه من تعليمات وقوانين إجرائية وتنفيذية وأثر هذه الإصلاحات والتطورات على كفاءة القطاع المصرفي المصري.

أولاً: مفهوم الكفاءة التشغيلية في القطاع المصرفي وأساليب قياسها:

يرجع الاهتمام الكبير من قبل الاقتصاديين بموضوع الكفاءة في القطاع المصرفي لسببين: أولهما هو أن مقاييس الكفاءة اعتبرت مؤشر لنجاح واستمرار البنك أو إفلاسه، ويمكن من خلالها تقييم أداء البنوك منفردةً أو تقييم القطاع المصرفي ككل،

حيث توصل Humphrey وBerger عام 1992 في دراسة لهما، أن البنوك ذات التكاليف العالية في الولايات المتحدة الأمريكية عانت من معدلات عجز وإفلاس أكبر بكثير من البنوك الكفؤة، كما وجد كل من Wilson وWheelock عام 1995 في دراسة مشابهة، إن انخفاض الكفاءة التقنية في البنك يرفع من احتمال فشله (جعدي، 2014، ص 28). السبب الثاني للإهتمام بالكفاءة هو تأثير السياسات الحكومية والتشريعات القانونية في المجال المصرفي على كفاءة البنوك، بالإضافة إلى ذلك تعتبر الكفاءة المصرفية مهمة لتفعيل تنفيذ السياسات النقدية، فضلاً عن التخصيص الفعال للموارد من طرف البنوك من خلال إدارة الموجودات والالتزامات بكفاءة، وترشيد النفقات وماله من تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. لذلك سنتطرق هنا إلى النقاط التالية:

- مفهوم الكفاءة وأهميتها.
- الكفاءة التشغيلية في البنوك وطرق قياسها.

- مفهوم الكفاءة: يرجع مفهوم الكفاءة إلى الاقتصادي Vilferdo Pareto، حيث أنه وفقا لـ باريتو فإن تخصيص الموارد إما تخصيص كفء أو غير كفء، والتخصيص غير الكفء للموارد يعبر عن عدم الاستخدام الأمثل للموارد كماً ونوعاً.

يعرف خالص الكفاءة: الاستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضلهما الأمر الذي يقلل التكاليف و/أو يعظم العائد إلى أقصى درجة ممكنة، ويكون ذلك عند اختيار أسلوب عملي معين للوصول إلى هدف معين. وبذلك فإن الكفاءة وفقاً لـ خالص تعني القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت والربحية (خالص، ديسمبر 2004، ص 8).

يعرفها Malo J.L et Math.J.E: تتمثل الكفاءة في العلاقة الاقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة، من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات، أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات (بوخاري، بن ساحة، نوفمبر 2011، ص 3).

كما تعرف الكفاءة بأنها: نتاج للكفاءة التقنية والكفاءة الاقتصادية، ويقصد بالكفاءة التقنية الكيفية المثلى في الربط بين الموارد والمخرجات بالشكل الذي يمكن من تحقيق أعلى مستوى من المخرجات، أما الكفاءة الاقتصادية تتمثل في كفاءة مجابهة كافة القيود والمتغيرات المحتملة (عبد مولاه، يونيو 2011، ص 3).

من خلال ما سبق يمكن القول أن الكفاءة تعني: قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة كماً ونوعاً بأقل تكلفة ممكنة بهدف تعظيم ربحها.

- أهمية الكفاءة: تعتبر مشكلة الكفاءة من المشاكل الأساسية في الاقتصاد، حيث تكمن أهمية الكفاءة بأنها الطريقة المثلى لتخصيص الموارد مما يعني الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وتعظيم العائد إلى أقصى درجة ممكنة، وذلك من خلال مزج عناصر الإنتاج والحصول على أكبر كمية ممكنة من الإنتاج، كما أعطى الاقتصاديون أهمية عظمى للكفاءة حيث رأى Jevons أن أهمية الكفاءة تكمن في مبدأ الانتفاع من الموارد المادية والبشرية بأقل تكلفة ممكنة.

مما سبق يتضح أن الكفاءة تعد مكوناً أساسيا من مكونات الأداء في أي مؤسسة اقتصادية.

- الكفاءة التشغيلية في البنوك وطرق قياسها: تعود فكرة قياس الكفاءة المصرفية إلى أعمال "Farrell" والذي حدد مقياسا بسيطا للكفاءة التقنية وكفاءة التخصيص والجمع بينهما ليتوفر قدراً من الكفاءة الكلية كما ساهم في وضع المبادئ العامة لقياس الكفاءة ودراسة الإنتاجية في الاقتصاد الكلي (العنيزي، 2015، ص 114).

فالكفاءة التقنية تعرف على أنها قدرة المؤسسة على إنتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات بأقل كمية من الموارد (المدخلات)، مع افتراض ثبات العامل التكنولوجي، أما الكفاءة التخصصية فهي الطريقة التي يتم بها التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، آخذين في الحسبان تكاليف استخدامها (جعدي، ناصر، 2013، ص 160).

إن اختلاف التنوع في طبيعة نشاط القطاع المصرفي وتعدد طرق قياس المدخلات والمخرجات صاحبه تنوع في طرق قياس الكفاءة المصرفية وأدواتها، لذا نشأت طرق عديدة لقياس الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي، منها نموذج خلق القيمة، نظام CAMELS، طريقة الكفاءة –X–، مؤشرات النسب المالية التي شكلت محور تطبيق هذا البحث.

يتم تقييم أداء البنوك باستخدام النسب المالية بغرض قياس كفاءتها في استخدام مواردها، ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها، وتتمثل وظيفة هذه النسب في قياس مدى نجاح البنك في إحكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة كفؤة، حيث تهدف إلى بيان مدى النجاح في تحقيق

أفضل مخرجات ممكنة بأقل مدخلات ممكنة، وتتمثل هذه النسب في (بورقبة، 2010-2011، ص 71):

1- نسب النشاط: والتي تعبر عن مدى كفاءة البنك في استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية، كما أنها تبين العلاقة بين الاستثمار في عناصر الأصول والإيرادات المحققة.
2- نسب المردودية: وهنا يمكن التمييز بين نوعين من المردودية هما المردودية الاقتصادية والتي تتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال استغلال رأس المال المستثمر، والمردودية المالية والتي تتمثل في المقارنة بين الأموال المستغلة والنتائج المحققة.
3- نسب المديونية: تعبر هذه النسب عن مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها بالمقارنة مع أموالها الخاصة، أي توضح العلاقة بين الديون والأموال الخاصة.
4- نسب السيولة: تقاس نسبة السيولة في البنوك بنسبة التوظيف إلى الودائع، أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية.

ثانياً: تحليل واقع القطاع المصرفي المصري:

رغم الاضطرابات والأحداث السياسية التي شهدتها مصر في السنوات الأخيرة، إلا أن القطاع المصرفي المصري استطاع التأقلم مع المستجدات وحافظ على أداء ونمو مقبولين، وتدل معظم المؤشرات على تحقيق المزيد من النمو ومحاولة استعادة العافية في المرحلة المقبلة.

- هيكل القطاع المصرفي المصري: يضم هيكل القطاع المصرفي المصري أربعين بنكا (ملحق رقم "1"، قائمة بأسماء البنوك في مصر بنهاية يونيو 2014) بمركز مالي إجمالي "1816.9" مليار جنيه وذلك في نهاية يونيو 2014 (البنك المركزي المصري، 2014/2013). وكان البنك المركزي المصري قد شجع عمليات الاندماج بين البنوك المصرية بل دفع باتجاهها، وهو ما أدى إلى انخفاض عدد البنوك المصرية (التي بلغت 57 بنكاً عام 2004) وإلى زيادة في حجم تلك البنوك (موقع اتحاد المصارف العربية).
- تطور القطاع المصرفي المصري: أدت الأحداث السياسية في مصر إلى تحولات كبيرة أثرت بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي والأسواق المالية وزيادة في معدلات التضخم وانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ما أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ خلال عامي 2011 و2012. وقد شمل التأثير السلبي معظم القطاعات الاقتصادية من تجارة، سياحة، اتصالات، وصناعة. ولكن مؤخراً بدأ عدد كبير من المؤشرات الاقتصادية الكلية بالتحسن نتيجة للجهود الكبيرة المبذولة من قبل السلطات المصرية، والدعم التقني والمالي الذي تلقته مصر خلال عام 2013 بشكل خاص. ومن المتوقع أن يؤدي التحسن المتواصل في النشاط الاقتصادي والمالي، والمترافق مع التحسن الملحوظ في الأوضاع السياسية والأمنية، إلى تخفيض الاتكال على الدعم الخارجي.

وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات من الاضطرابات الأمنية والسياسية والاقتصادية في مصر، لا تزال البنوك تعمل بشكل جيد وقامت بالتأقلم مع الظروف المحيطة. كما لا تزال البنوك المصرية تحقق نسب نمو جيدة جداً وخاصة منذ العام 2012. فمقابل نسبة نمو في الأصول بلغت 1.96 في المائة عام 2011، قفزت

هذه النسبة إلى 10.18 في المائة عام 2012، و16.87 في المائة عام 2013. كما سجل الشهران الأولان من عام 2014 نسبة نمو في الأصول بلغت 3.26 في المائة. وبذلك وصلت الأصول المجمعة للقطاع المصرفي المصري إلى 1.74 تريليون جنيه بنهاية شهر فبراير/شباط 2014 (حوالي 250 مليار دولار) مقابل 1.28 تريليون جنيه بنهاية العام 2010، محققة نسبة زيادة خلال الفترة المذكورة بلغت 35.6 في المائة . ويحتل القطاع المصرفي المصري المرتبة الرابعة بين القطاعات المصرفية العربية من حيث حجم الأصول، والمرتبة الأولى بين القطاعات المصرفية للدول العربية غير النفطية (موقع اتحاد المصارف العربية).

والشكل البياني التالي يوضح تطور حجم القطاع المصرفي المصري من حيث الأصول، الودائع، القروض، رأس المال والاحتياطيات خلال الفترة من 2010-2014.

رسم بياني 1: تطور بيانات القطاع المصرفي المصري (مليار جنيه)

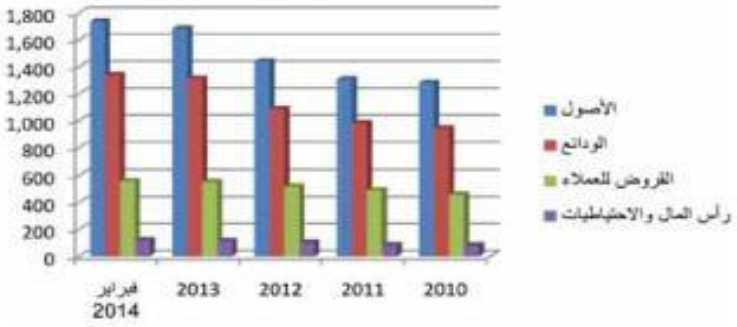

المصدر: البنك المركزي، التقرير السنوي 2014.

- أداء القطاع المصرفي المصري: تشير جميع المؤشرات المالية للقطاع المصرفي المصري إلى متانة ملحوظة في أداء البنوك المصرية على الرغم من

الظروف التشغيلية الصعبة التي تواجه تلك البنوك. فبالنسبة لنسبة حقوق الملكية إلى الأصول، فهي بلغت 6.7 في المائة بنهاية العام 2013، كما بلغت القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر 13 في المائة ، ما يدل على متانة رأسمالية عالية للقطاع.

أما بالنسبة لنوعية الأصول، فتشير البيانات إلى انخفاض في نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض بشكل تدريجي خلال السنوات الثلاث الماضية. في المقابل، عمدت البنوك إلى تعزيز مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة.

جدول رقم (1)

تطور مؤشرات القطاع المصرفي المصري (%)

	2010	2011	2012	2013
القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	16.3	15.9	14.9	13.0
الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	12.7	13.3	12.9	10.8
حقوق الملكية إلى الأصول	6.7	6.8	7.2	6.7
القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض	13.6	10.5	9.8	9.1
القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى اجمالي القروض الممنوحة للعملاء	80.5	81	82.2	82.7
مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة	92.5	94.5	97.1	99.7
العائد على متوسط الأصول	1.0	0.8	1.0	1.0
العائد على متوسط حقوق الملكية	14.3	11.7	13.9	13.9
الودائع إلى الأصول	81.0	82.5	82.7	78.2
القروض إلى الودائع	51.8	50.2	48.1	42
صافي هامش العائد	2.3	2.6	3.5	3.5
نسبة السيولة بالعملة المحلية	44.7	55.6	58.4	60.3
نسبة السيولة بالعملات الاجنبية	40.6	51.8	56.3	55.9

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2013.

وبالنسبة لمعدلات الربحية، فقد سجلت كل من نسبة العائد على متوسط الأصول ونسبة العائد على متوسط حقوق الملكية ارتفاعا عام 2012 واستقرارا عام 2013. كما نلاحظ زيادة في صافي هامش العائد من 2.6 في المائة عام 2011 إلى 3.5 في المائة عامي 2012 و2013.

أما بالنسبة للسيولة، فقد عمدت البنوك المصرية إلى زيادة سيولتها بشكل كبير خلال السنوات الثلاث الماضية. فقد زادت نسبة السيولة بالعملة المحلية من 44.7 في المائة عام 2010 إلى 60.3 في المائة عام 2013، وزادت نسبة السيولة بالعملات الأجنبية من 40.6 في المائة عام 2010 إلى 55.9 في المائة عام 2013.

ثالثاً: دراسة قياسية للكفاءة التشغيلية لعينة من البنوك المصرية:

تعتبر مؤشرات النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الكفاءة التشغيلية في البنوك، حيث اعتمدت الباحثة هنا على مجموعة من المؤشرات لتقييم كفاءة الربح وكفاءة التكاليف لعينة البنوك محل الدراسة.

1- نسب تقييم كفاءة التكاليف: تستخدم العديد من النسب لقياس كفاءة التكاليف، ولكن سنحاول في هذا البحث التركيز على أهم النسب والمتمثلة في نسبة هامش الربح (PM).

2- نسب تقييم كفاءة الأرباح: وهنا سيتم استخدام نسبة العائد على الأصول (ROA)، نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)، منفعة الأصول (AU)، والرفع المالي (EM).

وللقيام بهذه الدراسة تم الحصول على البيانات اللازمة من القوائم المالية (الميزانية، قائمة الدخل) للبنوك عينة الدراسة لمدة خمس سنوات خلال الفترة الممتدة ما بين (2010– 2014)، وتمثلت هذه البيانات في كل من إجمالي الأصول، صافي الربح بعد الضريبة، إجمالي الإيرادات، إجمالي حقوق الملكية.

- عينة البحث: تتكون عينة البنوك محل الدراسة من خمسة بنوك متمثلة في:

1- البنك التجاري الدولي.

2- البنك الأهلي المصري.

3- بنك مصر.

4- بنك قطر الأهلي.

5- بنك القاهرة.

وتم اختيار هذه العينة من البنوك لاستحواذها على مراكز متقدمة في التقرير السنوي الذي تقوم بإعداده مجلة (The Banker) لأفضل 100 بنك عربي لعام 2014. (The banker http://www.thebanker.com/Banker-Data/Banker-Rankings/Top-100-Arab-banks-2014-a-stand-out-year).

حيث هيمنت هذه البنوك على المراكز العشرة الأولى من المؤشرات الفرعية (تعتمد المجلة في ترتيبها للبنوك على ثلاث مؤشرات رئيسية هي: أرباح البنوك قبل الضرائب، العائد على رأس المال، والعائد على الأصول) للمؤشر الذي يقيس أداء أفضل 100 بنك في العالم العربي.

- منهجية البحث: لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه المتعلقة بمقارنة الكفاءة التشغيلية للبنوك فيما بينها، وكذلك مقارنة الكفاءة التشغيلية لبنوك قطاع الأعمال العام مع بنوك قطاع الأعمال الخاص من خلال النسب المالية، فقد تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي (Descriptive).

وقد تضمنت الأساليب الإحصائية الوصفية المستخدمة المتوسطات الحسابية (Means) بالإضافة إلى معامل الاختلاف (Coefficient of Variance) والذي يحسب من خلال الانحراف المعياري (Standard Deviation).

- نتائج التحليل الإحصائي الوصفي:

1- معدل العائد على الأصول (ROA): يعتبر من المؤشرات الرئيسية لتقييم أداء البنك الكلي، وزيادة معدل العائد على الأصول مؤشر لكفاءة وفاعلية أداء البنك، ويقيس هذا المعدل مدى قدرة البنك على استخدام الأصول المتاحة.

والجدول التالي يوضح لنا معدل العائد على الأصول في البنوك عينة الدراسة:

جدول رقم (2) معدل العائد على الأصول

خلال الفترة 2010-2014

(%)

السنة	بنك مصر	البنك الأهلي المصري	بنك القاهرة	البنك التجاري الدولي	بنك قطر الأهلي
2010	0.28	0.70	0.33	2.83	2.20
2011	0.29	0.69	0.09	2.04	2.38
2012	0.38	0.88	1.48	2.33	2.31
2013	0.53	0.83	1.60	2.30	2.15
2014	0.92	0.82	1.73	2.54	2.15
المتوسط	0.48	0.78	1.05	2.41	2.24
الانحراف المعياري	0.26	0.09	0.77	0.29	0.10
معامل الاختلاف	0.07	0.01	0.60	0.09	0.01

المصدر: التحليل الإحصائي.

يلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول رقم (3) أن متوسط معدل العائد على الأصول بلغ أعلاه في البنك التجاري الدولي، وبالتتابع: بنك قطر الأهلي، بنك القاهرة، البنك المصري الأهلي، ثم بنك مصر.

كما يلاحظ أيضا من الانحراف المعياري أن خطورة انخفاض معدل العائد على الأصول عن الوسط مقاسا بالانحراف المعياري للبنوك بلغ أعلاه في بنك القاهرة، وبالتتابع: البنك التجاري الدولي، بنك مصر، بنك قطر الأهلي، ثم البنك الأهلي المصري.

2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): والمعدل هو الربح الصافي بعد الضريبة، والذي يحققه البنك من استخدام حقوق المساهمين في تمويل الأصول، ويمثل المعدل العوائد الناتجة عن استثمار المساهمين في البنك، وكلما كان العائد مرتفعا كلما كان أداء الإدارة أفضل، ويعتبر أحد معايير حسن أداء الإدارة.

والجدول التالي يوضح لنا معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك عينة الدراسة:

جدول رقم (3) معدل العائد على حقوق الملكية

خلال الفترة 2010-2014

(%)

السنة	بنك مصر	البنك الأهلي المصري	بنك القاهرة	البنك التجاري الدولي	بنك قطر الأهلي
2010	7.94	15.62	5.66	32.77	20.20

2011	7.23	16.24	1.87	24.38	20.19
2012	5.76	20.62	22.81	24.18	16.62
2013	8.01	17.92	22.58	27.53	17.57
2014	12.5	14.85	25.77	32.66	18.79
المتوسط	8.29	17.05	15.74	28.30	18.68
الانحراف المعياري	2.53	2.29	11.08	4.24	1.59
معامل الاختلاف	6.42	5.25	122.82	17.96	2.53

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول رقم (4) أن متوسط معدل العائد على حقوق الملكية بلغ أعلاه في البنك التجاري الدولي، وبالتتابع: بنك قطر الأهلي، البنك الأهلي المصري، بنك القاهرة، ثم بنك مصر.

كما يلاحظ أيضا من الانحراف المعياري أن خطورة انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية عن الوسط مقاسا بالانحراف المعياري للبنوك بلغ أعلاه في بنك القاهرة، وبالتتابع: البنك التجاري الدولي، بنك مصر، البنك الأهلي المصري، ثم بنك قطر الأهلي.

3- منفعة الأصول: هو مؤشر لقياس قدرة الأصول على تحقيق إيرادات للبنك، فارتفاعها يدل على قدرة أصول البنك المساهمة في إيرادات البنك والعكس.

والجدول التالي يوضح لنا مؤشر منفعة الأصول في البنوك عينة الدراسة:

جدول رقم (4) منفعة الأصول

خلال الفترة 2010-2014

السنة	بنك مصر	البنك الأهلي المصري	بنك القاهرة	البنك التجاري الدولي	بنك قطر الأهلي
2010	10.26	8.93	7.47	8.09	7.99
2011	7.16	8.32	8.49	7.93	8.59
2012	7.726	9.86	9.94	9.94	9.47
2013	8.53	8.74	10.43	10.20	9.63
2014	7.94	9.41	10.66	9.70	9.33
المتوسط	8.32	9.05	9.40	9.17	9
الانحراف المعياري	1.2	0.59	1.36	1.08	0.69
معامل الاختلاف	1.42	0.36	1.86	1.16	0.48

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول رقم (5) أن متوسط مؤشر منفعة الأصول بلغ أعلاه في بنك القاهرة، وبالتتابع: البنك التجاري الدولي، البنك الأهلي المصري، بنك قطر الأهلي، ثم بنك مصر.

كما يلاحظ أيضا من الانحراف المعياري أن خطورة انخفاض مؤشر منفعة الأصول عن الوسط مقاسا بالانحراف المعياري للبنوك بلغ أعلاه في بنك القاهرة، وبالتتابع: بنك مصر، البنك التجاري الدولي، بنك قطر الأهلي، ثم البنك الأهلي المصري.

4- نسبة هامش الربح: تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي يحققها البنك بالنسبة لإجمالي الإيرادات، وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أرباح صافية أكبر بالنسبة لإجمالي الإيرادات.

وتعتبر هذه النسبة مؤشر لقياس مستوى الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وكلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات والضرائب.

والجدول التالي يوضح لنا نسبة هامش الربح في البنوك عينة الدراسة:

جدول رقم (5) نسبة هامش الربح

خلال الفترة 2010-2014

(%)

السنة	بنك مصر	البنك الأهلي المصري	بنك القاهرة	البنك التجاري الدولي	بنك قطر الأهلي
2010	2.7	8.93	4.40	34.97	27.51
2011	4.1	8.32	1.1	25.75	27.74

2012	4.87	9.86	14.92	23.47	24.44
2013	6.23	8.74	15.34	22.53	22.36
2014	11.54	9.41	16.27	26.19	23.06
المتوسط	5.90	9.05	10.39	26.58	25.02
الانحراف المعياري	3.40	0.60	7.11	4.93	2.49
معامل الاختلاف	11.55	0.36	50.69	24.35	6.21

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) أن متوسط نسبة هامش الربح بلغ أعلاه في البنك التجاري الدولي، وبالتتابع: بنك قطر الأهلي، بنك القاهرة، البنك الأهلي المصري، ثم بنك مصر.

كما يلاحظ أيضا من الانحراف المعياري أن خطورة انخفاض نسبة هامش الربح عن الوسط مقاسا بالانحراف المعياري للبنوك بلغ أعلاه في بنك القاهرة، وبالتتابع: البنك التجاري الدولي، بنك مصر، بنك قطر الأهلي، ثم البنك الأهلي المصري.

5- الرفع المالي: هو مؤشر لمقارنة الأصول مع حقوق الملكية حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية فهو مقياس للرفع المالي، كما يمثل مقياسا لكل من الربح والمخاطرة.

والجدول التالي يوضح لنا مؤشر الرفع المالي في البنوك عينة الدراسة:

جدول رقم (6) الرفع المالي

خلال الفترة 2010-2014

السنة	بنك مصر	البنك الأهلي المصري	بنك القاهرة	البنك التجاري الدولي	بنك قطر الأهلي
2010	27.91	22.47	17.38	11.57	9.20
2011	24.91	23.62	20.55	11.94	8.48
2012	15.27	23.54	15.39	10.36	7.18
2013	15.07	21.56	14.11	11.97	8.16
2014	13.66	18.09	14.87	12.86	8.74
المتوسط	19.37	21.86	16.46	11.74	8.35
الانحراف المعياري	6.55	2.27	2.59	0.90	0.76
معامل الاختلاف	42.88	5.14	6.69	0.81	0.57

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

ويلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول رقم (7) أن متوسط مؤشر الرفع المالي بلغ أعلاه في البنك الأهلي المصري، وبالتتابع: بنك مصر، بنك القاهرة، البنك التجاري الدولي، ثم بنك قطر الأهلي.

كما يلاحظ أيضا من الانحراف المعياري أن خطورة انخفاض مؤشر الرفع المالي عن الوسط مقاسا بالانحراف المعياري للبنوك بلغ أعلاه في بنك مصر، وبالتتابع: بنك القاهرة، البنك الأهلي المصري، البنك التجاري الدولي، ثم بنك قطر الأهلي.

- تفسير ومناقشة نتائج التحليل الإحصائي الوصفي:

1- جانب الربحية: يعتبر البنك التجاري الدولي أكثر ربحية من البنوك الأخرى، وهذا ما بينته مؤشرات الربحية الثلاث (ROA, ROE, PM) خلال سنوات الدراسة (2010-2014)، ويعود ذلك إلى الإستراتيجية الفعالة التي ينتهجها البنك، والتي تتمحور حول تحقيق استدامة النمو في الربحية، وذلك من خلال التنوع والتطوير المستمر للخدمات المالية المقدمة من قبله.

2- جانب الكفاءة: أظهر مؤشر الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف (PM) أن البنك التجاري الدولي أكثر تحكما ومراقبة لتكاليف نشاطه مقارنة بالبنوك الأخرى، ويعود ذلك إلى فاعلية إدارة أصول البنك مقارنة بالبنوك الأخرى، وبالتالي انخفاض التكاليف وتحقيق مؤشر هامش ربح مرتفع.

3- جانب الإنتاجية: جاءت بيانات مؤشر إنتاجية الأصول (UA) متقاربة بالمتوسط بين البنوك عينة الدراسة، وهو ما يعكسه تقارب معدلات العائد وأسعار الفائدة المطبقة في هذه البنوك، وكذلك غياب سوق مالي حقيقي تتنافس فيه البنوك المصرية.

4- جانب الرافعة المالية: يظهر مؤشر الرافعة المالية مدى مخاطرة البنوك بأموال الغير لتمويل استثماراتها. من خلال هذا البحث يتضح أن البنك الأهلي المصري أكثر مخاطرة، وذلك لاعتماده الكبير على الديون للتمويل؛ حيث يعتبر البنك التجاري الدولي وبنك قطر الأهلي أقل مخاطرة مقارنة بالبنوك الأخرى.

رابعا: الخلاصة:

من خلال هذا البحث الذي تمحورت مشكلته حول مدى **تمتع البنوك المصرية بكفاءة تشغيلية تمكنها من تحقيق أعلى عائد ممكن من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.** حاولنا الإجابة عليها من خلال القيام بالتحليل الوصفي للنسب المالية الخاصة بكفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح.

وخلص البحث إلى النتيجة الأساسية التالية:

محدودية كفاءة بنوك قطاع الأعمال العام مقارنة بكفاءة بنوك قطاع الأعمال الخاص؛ يعود إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من قبل بنوك قطاع الأعمال العام، وعدم قدرتها على التحكم في التكاليف وذلك لاعتمادها بشكل كبير على أموال الغير في تمويل استثماراتها وهو ما يؤثر بالسلب على كفاءتها.

المراجع:

1- أحمد عبد الله، محمد طاهر، (2013)، كفاءة البنوك التجارية العاملة بالسودان باستخدام التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، **المؤتمر السنوي للدراسات العليا والبحث العلمي –الدراسات الإنسانية والتربوية–**، الخرطوم، السودان.

2- العنيزي، وسام، (2015)، قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص: باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للمدة 2007– 2011، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد (35)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

3- بوخاري، بن ساحة، (2011)، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، **مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، الجزائر.

4- بن ختو، قريشي، (2013)، كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، **مجلة الباحث**، العدد (12)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي، الجزائر.

5- بورقبة، شوقي، (2011)، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، **رسالة دكتوراه**، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

6- جعدي، شريفة، (2014)، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية "دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006–2012)، **رسالة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي، ورقلة، الجزائر.

7- جعدي، ناصر، (2013)، قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة بالجزائر دراسة تطبيقية خلال الفترة (2006– 2010)، **مجلة الباحث**، العدد (12)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

8- خالص، صالح، (2004)، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، **ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات** –، الجزائر.

9- سلامي، سمية، (2014)، أثر الحوكمة على الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية "دراسة حالة مصرفي البركة والسلام"/ **مجلة الاقتصاد العالمي الإسلامية**، الجزائر.

10- عبد مولاه، وليد، (2011)، كفاءة البنوك العربية، **سلسلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

التقارير السنوية:

1- ، البنك التجاري الدولي، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة (2010، 2011، 2012، 2013، 2014).

2- بنك قطر الأهلي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (2010، 2011، 2012، 2013، 2014).

3- بنك مصر، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (2010، 2011، 2012، 2013، 2014).

4- بنك القاهرة، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (2010، 2011، 2012، 2013، 2014).

5- البنك الأهلي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (2010، 2011، 2012، 2013، 2014).

6- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، 2014/2013.

المواقع الالكترونية:

1- الموقع الالكتروني لاتحاد المصارف العربية.

http://www.uabonline.org/ar/magazine/160516081590160815931575160415941604157516041602159115751593157516041605158966116http://www.uabonline.org/ar/magazine/160516081590160815931575160415941604157516041602159115751593157516041605158966116

2- الموقع الالكتروني لمجلة The Banker.

http://www.thebanker.com/Banker-Data/Banker-Rankings/Top-100-Arab-banks-2014-a-stand-out-year.

ملحق رقم "1" قائمة بأسماء البنوك في مصر بنهاية يونيو 2014

متسلسل	اسم البنك
1	بنك التنمية الصناعي والعمال المصري
2	البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي
3	البنك العربي الأفريقي الدولي
4	البنك العقاري المصري العربي
5	المصرف العربي الدولي
6	المصرف المتحد
7	بنك الاستثمار العربي
8	بنك مصر
9	البنك الأهلي المتحد
10	البنك الأهلي المصري
11	البنك التجاري الدولي
12	البنك المصري الخليجي
13	البنك المصري لتنمية الصادرات
14	بنك الإسكندرية
15	بنك التعمير والإسكان
16	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
17	بنك القاهرة
18	المؤسسة العربية المصرفية
19	بنك فيصل الإسلامي المصري

20	بنك قناة السويس
21	بنك قطر الأهلي الوطني
22	البنك الأهلي اليوناني
23	البنك العربي
24	البنك الوطني العماني
25	بنك الكويت الوطني
26	بنك أبو ظبي الإسلامي
27	بنك اتس اس بي سي
28	بنك أبو ظبي الوطني
29	بنك الاتحاد الوطني
30	بنك البركة مصر
31	بنك المشرق
32	بنك باركليز مصر
33	بنك بلوم مصر
34	بنك بي إن بي باريبا
35	بنك بيريوس مصر
36	بنك عوده
37	بنك كريدي إجريكول مصر
38	بنك مصر إيران للتنمية
39	بنك أوف نوفا سكوشيا
40	سيتي بنك

ملحق رقم "2" النسب المالية المستخدمة في التحليل

النسبة المالية	القانون
نسبة هامش الربح (PM)	(صافي الربح بعد الضريبة/إجمالي الإيرادات)*100
الرفع المالي (EM)	(إجمالي الأصول/ حقوق الملكية)*100
معدل العائد على الأصول (ROA)	(صافي الربح بعد الضريبة/إجمالي الأصول)*100
معدل العائد على حقوق الملكية(ROE)	(صافي الربح بعد الضريبة/إجمالي حقوق الملكية)*100
منفعة الأصول (AU)	(إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول)*100